



سلطنة حرف



مصفاة الزور.. نفتنا جودة عالمية

انطلقت صافرة تشغيل المرحلة الأولى من مصفاة الزور.. وتم الإعلان عن التشغيل للمصفاة كأحد روافد الإنعاش التجاري في البلاد.

وتعتبر مصفاة الزور أحد أكبر المشاريع الاقتصادية الضخمة في الدولة، وذلك لأهميتها في تغذية الاحتياج المحلي من الوقود البيئي الذي يتميز بأنه أحد موارد الطاقة النظيفة في البلاد.

والجدير بالذكر أن كل وحدة من الوحدات في المحطة وتلك المصافي الصغيرة، تتمتع بطاقة تكريرية تبلغ حوالي ثلث الطاقة الإجمالية و«أن الوحدات الثلاث ذات حجم مماثل الذي القدرة على معالجة ما يتراوح بين 200 ألف و220 ألف برميل من النفط يوميا».

تعد مصفاة الزور الجديدة إحدى المبادرات الاستراتيجية للشركة البترولية المتكاملة وكبير المشاريع العالمية لبناء مصفاة جديدة لتكرير النفط، وذلك بهدف التوسع في الطاقة التكريرية للمصافي، حيث سستبلغ 615 ألف برميل يوميا، وتكرير 535 ألف برميل يوميا من خليط من النفوط الكويتية الثقيلة مع النفط الخام للتصدير.

والأفان أن مشروع المصفاة أكبر مجمع لوحدات إزالة الكبريت من الزيت المتخلف من وحدة التقطير الجوي ARDS في العالم، وصممت فيه وحدة المعالجة الهيدروجينية للديزل، والتي تعمل على إزالة المواد الشمسية وإنتاج ديزل فائق الجودة ذي محتوى كبريتي منخفض جدا، طبقا للمواصفات الأوروبية المستقبلي.

وتتمتع هذه الوحدات بنظام تبريد مائي ذي دائرة مغلقة سهلة التطبيق والتحكم بالحرارة، كما أن المواد المستخدمة تقلل من تعرضها لعملية التآكل.

وتكنولوجيا.. تطبيق أحدث تقنيات الشبكة الرقمية للتحكم الميداني Field Bus Foundation في شتى أرجاء المصفاة لأول مرة في تاريخ مصافي النفط الكويتية.

كما أن عمل الشبكة الرقمية يعمل بكفاءة عالية في تشخيص الأعطال من خلال خاصية التعرف الذاتي السريع، كما أنه يتيح تنفيذ العمليات في المستودع بطريقة أسهل دون الرجوع إلى غرف التحكم.

ولذلك تتميز مصفاة الزور بمرودها الواسعة الجودة المحلي والعالمي ويتصاميمها العالمية على أحدث المصافي التكنولوجية والمعدات، حيث سيتم تطبيق نظام الشبكة الكهربائية للمراقبة والتحكم ENMC وذلك لأول مرة في تاريخ مشاريع الشركة البترولية المتكاملة، وذلك من أجل تحقيق أفضل إدارة ومراقبة وتحليل وإعداد التقارير.

وللعلم، ولله الحمد والمنة.. نحن أمام مخزون استراتيجي من الوقود باختلاف المواسم والاحتياجات.

ناهيك عن وحدات استرجاع الكبريت للحفاظ على البيئة مع وجود أنظمة دائمة الانبعاثات فسي معدات الاحتراق، ونظام الشعلات التي تعمل بدون إصدار أدخنة ويضجج منخفض، إلى جانب وجود مرافق تصدير للمواد الصلبة وجزيرة صناعية للمنتجات السائلة.

وكوني أحد أفراد القطاع النفطي وشاهدا على الكثير من هذه المشاريع، فانا متأكد أن العمل على إيجاد محطات تنتج الوقود البيئي على شاكلة مصفاة الزور هو نقلة نوعية للتنمية النفطية والاقتصادية المستدامة، وأبارك جميع الجهود، وميزتها أن هذه المصفاة ستصدر النفط ذا الجودة العالية والنظيف ليكون نفطنا الأجود عالميا.

إطلالة



مجلس الخدمة و«شروط الامتياز»

تطرقت في مقال سابق إلى شروط سبق أن حددها مجلس الخدمة المدنية بعد صدور مرسومه البديل النقدي الذي يمكن الموظفين في الجهات الحكومية خلال فترة خدمتهم من بيع رصيدهم إجازاتهم، والانتفاع منها ماديا دون تكاليف لسقف البيع كما أوسع القرار.

وكان من ضمن ضوابط شروط بيع الإجازات آنذاك شرط مشابه لكافة الأعمال الممتازة الذي يتطلب حصول الموظف على تقرييري امتياز حتى يحصل على البديل رغم أن بيع الرصيد استحقاق للموظف لا يناعه أحد عليه.

وقتها طلبت من مجلس الخدمة المدنية إعادة النظر في الشروط الموضوعه، وجعل الأمر مطلقا لمن يريد أن يحصل على البديل من تحمل الموظف جميع التبعات القانونية بعيدا عن ربط ذلك بالتقارير، وجعلها حالها حال الإجازة الدورية مادام الموظف لديه الرصيد الكافي الذي يمكنه من بيع رصيده الإجازات والذي يحكم القانون حق أصيل للموظف مادام يريد الانتفاع ماليا من هذا البديل وبيع رصيده لتخصيص وضعه المادي.

مجلس الخدمة تجاوب مشكورا في اجتماعه الماضي وأصدر قرارا يقضي بتعديل المادة (2) بشأن قواعد وشروط وضوابط استحقاق صرف البديل النقدي عن رصيده الإجازات الدورية حيث تم إلغاء شرط الامتياز والبقاء على الشروط الأخرى، منها يحق للموظف التقدم بطلب صرف رصيده الإجازات سنويا على ألا يتكرر تقديم الطلب بذات السنة، كذلك يجب أن يكون قد أمضى في ذات الجهة بعد التعيين فيها أو النقل إليها مدة سنتين على الأقل سابقتين على تاريخ صدور قرار صرف البديل النقدي، وألا يكون قد وقعت على الموظف إحدى العقوبات التأديبية ما لم يتم حصوله وفقا للعدد المقررة قانونا قبل صدور قرار صرف البديل النقدي.

بعد إقرار الميزانية وتعديل شروط الصرف بالتنسيق بين الحكومة ومجلس الأمة، بات من الضروري على الجهات الحكومية الإسراع في إيجاد آلية للصرف من خلال تشكيل فرق عملها تمهيدا لصرف البديل، كذلك يجب تحديد تاريخ معين يتم من خلال إلزام الوزارات بتحويل البديل النقدي إلى حسابات الموظفين خلال تلك الفترة حتى لا يكون مصيرها مصير مكافأة الصنفوف الأمامية التي لم تصرف حتى اليوم لبعض الجهات عن عملها خلال جائحة «كورونا».

مطلوب من الوزارات الانتباه من هذا الأمر قبل نهاية العام، والسؤال الذي يطرح نفسه: هل البديل النقدي سيكون راتبا كاملا وكان الموظف على رأس عمله أم انه مجرد من البدلات والخصالات، وغيره أم ماذا؟

وبالنسبة للمحالات التي تم رفض تقديمها للاستفادة من البديل بحجة عدم توافق تقرييري امتياز، ماذا سيتم بشأنها هل سيصلهم القرار أم سيرحل استحقاقهم للعام المقبل؟.

الدنيا كلها تسير بنا بين المهم والأهم، وهناك أيضا اللا مهم، وهذا الأخير لا شأن لنا به ولا يعنيها فيما نقوله شيئا، وإن كان يمر في حياتنا مرور الكرام، فلا شك أن التركيز في هذه الحياة منصّب على المهم والأهم، وبين هذا وذاك تضيي بنا الدنيا بخلوها ومرها، وسورها وحزنها، فلا ينبغي للمرء أن يهمل المهم ويركز على الأهم، فيقع في الخطأ، ولا يضح المهم في خاتة الأهم، ولكن عليه أن يعطي كلا حقه.

كما أن على المرء أن يحسن ترتيب المعادلة وجدولتها، فلا يتداخل هذا بذاك، ولا يؤثر طرف على آخر، وليس هذا الأمر بالصعب إن أردنا ذلك، وحتى في عالم السياسة العريض تطبق نفس النهج، نبدا بالأهم ثم المهم، فهناك ترتيب وجدولة للأولويات علينا اتباعها، ليكون طريقنا واضحا، وهذه ليست نظرية فلسفية فحسب، ثلث الطاقة على «أن الوحدات الثلاث ذات حجم مماثل الذي أمرنا بذلك، فوقت المرء عليه أن يرتبه، بحيث تكون ساعة لطلب الرزق وساعة لله تعالى وساعة لملاقاة

خلال الأيام القليلة الماضية، طرح سؤال منطقي نفسه أمامي، وهو هل يتغير ثقل العالم خلال السنوات القادمة وتصبح دولنا مركزا للثقل السياسي، وليس فقط للثقل المتعلق بالطاقة والنفط؟ وهل يكون لعواصمنا دور محوري في رسم وتوجيه سياسة العالم بعد أن نقلت لنا المواقع زيارات قادة ورؤساء دول العالم سواء إلى شرم الشيخ أو بعد ذلك إلى الإمارات والسعودية، وكذلك إلى قطر حيث كاس العالم، أم أن ما يحدث ليست له علاقة بمركز الثقل أو مراكز رسم السياسات سواء للسلام أو للحرب، وخصوصا أن دورنا غير واضح في مناطق توتر مثل الصين أو أن دورنا في الحرب بين روسيا وأوكرانيا ما زال يكتنفه بعض الغموض أو أن ما يحدث بين تركيا والاتحاد الأوروبي مازال بعيدا عن اهتماماتنا؟

ولكن ما تراه الآن قد يكون مقدمة لإعادة الدور التاريخي لمنطقتنا وإعادة

كلمات لا تنسى



المهم والأهم

الإخوان، وساعة لأسترتك. ومن منطلق المهم والأهم فقد تابعت باهتمام لقاء السادة أعضاء مجلس الأمة المحترمين بوفد من غير محددى الجنسية وسماع وجهة نظرهم، والتباحث معهم، وهم مشكورون على الجهد الذي قاموا به من منظور إنساني، ولكن لنا رأي في هذا الموضوع الشائك، مع تمنياتنا بأن يأخذ كل ذي حق حقه، فقد كنا نتمنى أن يكون مثل هذا اللقاء المهم مع الإخوة العسكريين الذين شاركوا في حرب تحرير الكويت، وكان لهم

ألم وأمل



هل يتغير مركز ثقل العالم؟

رسم موقعها على خريطة العالم وسط ظروف شديدة الدقة وفي ضوء إعادة رسم خريطة العالم بأقالم ومداد جديد وبفكر متجدد وسط منظمات دولية وقسوى أن الأوان لإعادة إصلاحها وهيكلتها من جديد بعد تغير الظروف منذ الحرب العالمية الثانية التي تخضت عن ميلاد ميثاق الأمم المتحدة وما أكد عليه من مبادئ حقوق الإنسان وهي

الحق لأصحابه، فمن هؤلاء الرجال من استشهد ومنهم من أصيب ومنهم من لا يزال حيا يرزق إلا أنه عاطل عن العمل، وبالكاد يجد قوت يومه. هذه المجموعة الشريفة من الرجال وهي (ليست كثيرة) أحق بالإنصاف وأجدر أن تسمع وجهة نظرهما، وأن توضع لشكلتهم حلول مناسبة بما في ذلك ابتناؤهم، وكنت في العام الماضي قد التقيت سعادة رئيس الأركان العامة للجيش الفريق الركن الشيخ خالد الصالح الصباح، ووجدت لديه اهتماما بالغا بهذه المجموعة، ونكر لي أنه على اتصال مستمر معهم، ولاحظت سعيه الدؤوب من أجل إنصافهم، وهو يعلم الكثير الكثير عنهم بحكم مركزه المهم، ونحن هنا لا نفرض رأيا وليس من حقنا ذلك، ولكن نطرح وجهة نظر، فمن دافع عن الوطن وضحي بالغالي والنفيس من أجله أحق بالتكريم، وأقلها أن يمنحوا راتبا تقاعديا أسوة بمن شاركوا في حربي 67 و73، فهؤلاء الرجال ينتظرون الفرج ويأملون أنصافهم، ونحن بدورنا مع من يستحق، ومنتهم سالمين.

استخدامها أو الإبتسامه تحت أضوانها المبهرة وسط أحداث ليست مبررات لأي إبتسامه، وقد لا توجد حتى الآن أدوات لصنع الإبتسامات. إن الاستعداد للدور الجديد يتطلب التوسع في وجود المراكز المتخصصة لدعم اتخاذ القرارات فضلا عن توسيع قاعدة الإلام بثقافات ولغات المناطق المختلفة من العالم ووجود رؤية واضحة ترتبط بالواقف وليس بالأشخاص مع إدراك أهمية المصالح في العلاقات الدولية ورسم السيناريوهات الافتراضية بمحاورها المختلفة.

فهل لدينا الأدوات، وهل نتدرب عليها استعدادا لدور قيادي يحتاجنا العالم للقيام به وليس مجرد دور الوسيط أو نجم البروتوكول، حيث إن الدبلوماسية مسية قد تنوعت فروعها وأنه مازال دورا بروتوكوليا للضيافة والترحيب بحرس الشرف وكرم الضيافة تحت عسكات الإعلام وهي عسات ليس لنا أي فضل في صنعها



إشارة



الإبعاد ونهب المال العام

للمبعدين عن البلاد منذ التحرير حتى عام 2021 وجدنا أن هناك 461 ألف شخص تم إبعادهم عن البلاد من مختلف الجنسيات، فيما تم إبعاد 23 ألفا من يناير 2022 حتى أكتوبر من العام الحالي.

ويحق لنا أن نسال إلى متى هذا الهدر في المال العام؟ ولماذا لا يتم تسفير هؤلاء على حساب السفارات التابعة

ضد العمالة الملتزمة التي تعيش بيننا بسلام دون افتعال المشاكل خاصة، وأن الكويت يعمل على أرضها عمالة من شتى بقاع العالم، حيث أشارت آخر إحصاءات الهيئة العامة للمعلومات المدنية المسجلة في منتصف العام 2022 إلى أن تعداد العمالة الأسبوية بلغ مليوناً و670 ألفاً و13 ألفاً فيما تحل العمالة العربية في المرتبة الثانية بعد مليون و216 ألفاً و14 ألفاً، والبقية القليلة من القارات الأخرى.

ولولا تعامل الكويت باحترام مع العمالة الوافدة الملتزمة لما وجدنا هذا الكم الهائل من العمالة الوافدة في دبرتنا، ولكن من يشهد عن القاعدة فديرتة أولى به دون أن يكلف الدولة قيمة تذكره إبعاده: لأن المليارات التراكمية التي تدفع للإبعاد يمكن أن تبني بها مستشفيات ومدارس وشبكات مياه وخدمات أخرى، نحن في أمس الحاجة إليها.

كلمة ومعنى



التلاعب بقوت الشعب

أسعاره تلك البطون الجائعة. إن نهب ما في جيوب المواطنين، خاصة أصحاب الدخل المتواضعة والمتقاعدین، جريمة يحاسب عليها القانون.

إننا في الحقيقة لنسأله أن يحقق التجار الأرباح، لكن يجب أن تكون بحدود ولا تتعدى 30 - 50 كآرباح وليس كما يحدث من البعض بتحقيق أرباح فاحشة تتجاوز أضعاف الثمن. حقيقة، بقال لا يوجد إنسان يتحمل الجوع والقهر الإنساني، فعندما ترتفع

لترفر فر السعادة على مواطنيها في أرجاء الوطن، كما يجب أن يتم الضرب بيد من حديد على الجشعين، وألا تنهال الدولة مع قضية «الأغذية الفاسدة» التي انتشرت في البلاد وأمرضت العباد، فهي وصمة عار على جبين الحكومة، وكل من يسكت على من يرتكبها من النصابين. وعلى الدولة أن تنتبه أيضا إلى مشكلة الخواير التي وزعتها الدولة للإنتاج لكن أصحابها بدلا من أن يقوموا بالحفاظ على الثروة الحيوانية في البلاد، يسلطونها على منتجاتها وشاليهات للفناسة، وبعضها تحول إلى مطاعم ومخازن وماوى للهاربين من القوانين. وأخيرا، نحن نقول لكل هؤلاء اتقوا الله في وطنكم ومواطنيكم، اللهم قد بلغت، اللهم فاشهد.

حفظ الكويت وشعبها من كل سوء تحت ظل صاحب السمو الأمير الشيخ نواف الأحمد، وسمو ولي عهده الأمين الشيخ مشعل الأحمد، وسمو رئيس مجلس الوزراء.

الموقف السياسي



الديموقراطية في عالمنا العربي

عالمنا العربي مازال يعاني من بعض الأنظمة الديكتاتورية، كما أن كثيرا من مناطقه مازالت تعاني من الصراعات الأهلية والقبلية والعشائرية، وهذا بالتالي أدى إلى ضعف وغياب المؤسسات الحديثة وأسس المواطنة، ناهيك عن الحروب الطائفية والمذهبية التي تشهدها بعض الدول ومنها العراق وسورية واليمن، لذلك نرى أن هذه الدول تتعرض لشعوبها للاضطهاد وملاحقة رجال الفكر والسياسة.

لذا فإن عالمنا العربي بحاجة إلى نشر ثقافة الحرية والديموقراطية، وهذا يتطلب أن يتم تعديل النظم التعليمية. أذكر عندما كنت طالبا في دار المعلمين بدمشق كانت هناك مادة مقررة على الطلبة وهي مادة القومية وحرية الفكر، وهي مادة تريد أن تقررها الدولة لنشر ثقافة الديمقراطية وحرية الفكر.

فبماذا لو اتفق المسؤولون في التعليم بمختلف أنحاء الوطن العربي على إعداد مناهج توعوية وثقافات وطنية حتى نطبع روح الوطنية في نفوس الأجيال القادمة، فنحن بحاجة ماسة لأن نسعى لتعديل مناهج التعليم وأن تتضمن مفاهيم الديمقراطية وحرية الفكر.

ومن المهم أن ننتبه إلى أن الوطن العربي بحاجة إلى التركيز على الترابط والتعاون في إطار من القومية والوطنية، لا نريد أن يبقى للطائفية أو القبلية والعشائرية أي تأثير على ترابطنا، لأن ما يحدث في عالمنا العربي من فشل في تطبيق الديمقراطية سببه عدم نشر الوعي القومي الوطني، لذا لا بد من التخلص من خلط العلاقة بين الدين والدولة.

إذا تعثر الانتقال إلى الديمقراطية سببه عدم توفر البيئة الحاضنة للديموقراطية.

من كلمات أمير القلوب الراحل سمو الشيخ جابر الأحمد، طيب الله ثراه: «إن الحماس بغير علم عاطفة فوارة تحتاج إلى ضبط، والعلم بغير حماس قوة خادمة تحتاج إلى دفع.. والجمع بينهما هو سبيل الحركة الواعية».

والله الموفق.

الحكمة سراج العطاء



لنتعلم كيف نخلف

الاختلاف بين الناس حالة طبيعية في الوجود الإنساني، لأن وجود الإنسان ذو طبيعة وظائفية و ذو غايات وأهداف سامية لذا فهو يحتاج إلى تنوع وتعددية من جوانب عديدة لكي يقوم كل صنف من المخلوقات بالدور والمهمة التي تهدف حياة إليها.

وعلى ضوء ذلك التنوع تنشأ الوحدات الاجتماعية المستقلة لكي تتكامل عبر التعارف الذي هو في حقيقته سيادة الحب والفضائل الأخلاقية في جو مشوب بالتعاقد والمساواة والشفافية والعدالة الاجتماعية وهذا التكامل يعني أيضا تجاوز كل المسلبات التي تهدد حالة الطمأنينة المجتمعية وهذا الاختلاف والتنوع للحياة مظهر للتجدد ويعدها من الخمول وينهض بالجمتمع من حيث تنوع الإنتاج الإنساني ومن تكثير النشاطات النافعة.

ويظل هذا الاختلاف المنتج للتعددية ايجابيا ومفيدا طالما كان ينبع من تلك الفروق الفطرية والتباينات الموضوعية التي تحترم الحق والعدل.

وبهذا يكون الاختلاف طبيعيا وهو عين الوحدة ومصدر الحرية وينبوع التقدم والتطور المتدفق في شرايين الحياة الحضارية.

أخيرا أقول ان مجتمعنا يواجه روح التشاؤم ولذلك يجب أن نحني من جديد روح الثقة بالذات الإنسانية المرتبطة بقيم الروح والإيمان عندئذ يصبح العدل هو معيار المجتمع وميزانه وتصبح الحرية والاحترام المتبادل شرطا لاستمرار حياة الانسان.

ان عالمنا المعاصر يحمل الكثير من التناقض والتناقض وحمل الناس على السراي الواحد يناقض المنظومة الديمقراطية المعاصرة إذ ان الاختلاف في المفهوم الديمقراطي لا يعني التناقص والهدم والإقصاء والظلم بل ان الديمقراطية بديل عن كل استبداد وانفراد بالرأي.

نعم هناك سلبيات ومزالق التعددية حتى في مستوى التعبير الموسيقي الديمقراطي، إلا أن عبوب الديمقراطية تصحح بالديموقراطية وليس بإلغائها.